

هل الشراكة الإستراتيجية ما زالت في مركز العلاقات الأميركية-الإسرائيلية؟

[قراءة في كتاب إسرائيلي جديد بعنوان "من ترومان حتى أوباما - صعود وبداية
أفول العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل"]



(*) يعبر الرئيس الأميركي باراك أوباما، من على كل منبر تقريبا، عن دعمه الشخصي ودعم الولايات المتحدة عموماً لإسرائيل، كما يعبر عن سعيه لضمان استمرار وجود إسرائيل، واستمرار تفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك فإن الإسرائيليين، وخصوصا صناع القرار، لم يكرهوا رئيسا أميركيا مثلما يكرهون أوباما، الرئيس الرابع والأربعون. وقد تمنى الإسرائيليون خسارة حزبه، الحزب الديمقراطي، في الانتخابات النصفية للكونغرس، في تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، لتراجع قدرة الرئيس على الحكم، وهم ينتظرون، بتوجس شديد، نتائج الانتخابات الرئاسية، بعد عامين تقريبا، ويأملون بعدم انتخابه لولاية ثانية.

ولتراجع العلاقات الأميركية-الإسرائيلية أسباب تتعلق بسياسة أوباما ورؤيته للأوضاع الدولية، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقا من المصالح القومية الأميركية، من جهة، وبسياسة حكومة إسرائيل اليمينية، برئاسة بنيامين نتنياهو، الرافضة

* صحافي فلسطيني-الناصرية.

ويشير بن تسفي إلى أن الصوت اليهودي، وحقيقة أن اليهود في الولايات المتحدة يشكلون أقلية صغيرة وحسب في المجتمع الأمريكي من الناحية العددية، لم يمنح تحويله إلى عامل ينطوي على أهمية إستراتيجية مبالغ فيها في معظم المعارك الانتخابية الرئاسية خلال العقود الستة الماضية. وقد كانت نسبة المصوتين اليهود في الماضي لا تتجاوز ٢٥ بالمئة، بينما أصبحت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ١٨ بالمئة. لكن نسبة التصويت بين اليهود الأمريكيين كانت مرتفعة جدا دائما وأعلى بكثير من نسبة التصويت العامة.

علاقات مميزة

خلافا لمعظم الأحلاف الثنائية بين الدول في العالم، التي تستند إلى مصالح أطراف التحالف، فإن العلاقات الأميركية - الإسرائيلية تتعدى ذلك وتستند إلى شراكة. ويؤكد بن تسفي أن هذه العلاقات نشأت وتبلورت داخل قلوبين منفصلين، وأحيانا كانا متناقضين. وهذان القلبان هما "قلب العلاقات الخاصة" و"قلب المصالح القومية الأميركية". وقلب العلاقات الخاصة، الذي يميز بشكل خاص العلاقات بين الدولتين، رغم وجود شبه له في علاقات دولية أخرى، مثل العلاقات الأميركية - البريطانية، يحتوي على مجموعة واسعة من الروابط والقناعات والتوجهات نحو إسرائيل، التي يكمن مصدرها في العديد من شرائح المجتمع الأمريكي. وعلى الرغم من أن قلب المصالح القومية الأميركية، الذي يستند إلى مجموعة المصالح والغايات السياسية والإستراتيجية، التي تسعى الإدارات الأميركية إلى دفعها في الحلبة الشرق أوسطية، ينبثق من اعتبارات باردة تتعلق بالمصلحة والنجاح المتوقعة، فإن مصادر قلب العلاقات الخاصة ليست موجودة في واشنطن الرسمية وفي أفكار واعتبارات صناع القرار الأميركيين. ووفقا لـ بن تسفي فإن مصادر العلاقات الخاصة موجودة في المجال الاجتماعي والمستوى غير الرسمي المتمثل في مشاعر الرفاه والقيم المفضلة والالتزامات الثقافية والحسية تجاه إسرائيل، والتي لدى تبلورها كانت مشتركة بين أوساط واسعة في الأمة الأميركية. وهذا التعامل الأميركي يستند ويعتمد، بشكل تقليدي، على شحنة واسعة وعميقة من التأييد والتماثل والنية الحسنة تجاه إسرائيل وتجاوز الحدود الإثنية التي تتشكل منها الأمة الأميركية.

ويلفت بن تسفي إلى أن الأميركيين ينظرون إلى إسرائيل على

للتقدم في عملية السلام والتماهي مع المصالح الأميركية، كما يراها أوباما، من الجهة الأخرى. ويدور الحديث في إسرائيل على أن اليمين رسخ حكمه لسنوات طويلة، وهو يمين يرفض عملية سلام مع الفلسطينيين وقيام دولة فلسطينية. ولذلك فإن التوقعات تشير إلى أنه في حال انتخاب أوباما لولايات رئاسية ثانية فإن الصدام بين الجانبين يكاد يكون حتميا، في حال لم تنشأ تطورات جديدة وغير متوقعة.

لكن أوباما ليس الرئيس الأميركي الأول الذي يواجه الإسرائيليون عدم انسجام مع سياسته. فقد حدث أمر مشابه، على سبيل المثال، مع الرئيس جيمي كارتر، بعد انتخابه في كانون الثاني العام ١٩٧٧. في حينه تخوف الإسرائيليون من أن يمارس الرئيس الجديد ضغوطا على إسرائيل، أيضا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد تبين لاحقا أن التخوفات الإسرائيلية كانت صحيحة. كذلك تخوف صناع القرار الإسرائيليون من سياسة الرئيس جورج بوش الأب، الذي جرّ إسرائيل، رغما عنها، إلى مؤتمر مدريد، في العام ١٩٩١. وهناك أمثلة أخرى.

وعملية المد والجزر في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، يستعرضها كتاب جديد صدر في إسرائيل، بعنوان "من ترومان حتى أوباما - صعود وبداية أفول العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل". ومؤلف هذا الكتاب هو البروفسور أبراهام بن تسفي، المحاضر في جامعة حيفا، والذي يعتبر أحد كبار الباحثين الإسرائيليين في مجال بلورة السياسة الخارجية الأميركية، وعلاقتها بإسرائيل خصوصا. ويحلل بن تسفي السياسة الخارجية لأوباما من منطلقات إسرائيلية - صهيونية، وليس بالضرورة من منطلقات أميركية، لكنه لا يتجاهل في سياق ذلك الواقع الحاصل.

المصالح والغايات السياسية والإستراتيجية، التي عرّفها صناع القرار الأميركيون على أنها مهمة للأمن القومي الأميركي في الحلبة الشرق أوسطية. وخلافاً لقالب العلاقات المميزة الذي كانت مصادر قالب المصالح القومية كانت في المستوى السلطوي ودوائر الإدارة الأميركية المختلفة وتعبر عن الرؤية الإستراتيجية الشاملة.

وكتاب بن تسفي "من ترومان حتى أوباما"، يتناول بالتفصيل الجانب السياسي للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية، منذ ولاية الرئيس هاري ترومان، المترامنة مع قيام دولة إسرائيل، وحتى ولاية الرئيس الحالي، باراك أوباما، التي تشهد أزمة في العلاقات، بسبب التناقضات بين قالب العلاقات المميزة وقالب المصالح القومية الأميركية.

الاعتراف بإسرائيل

كانت دوائر الإدارة الأميركية، وخصوصاً وزارتا الخارجية والدفاع، عشيية قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، منشغلة في مواجهة الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية. فقد كانت "الحرب الباردة" قد بدأت، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتمثلت أهم أسس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في استمرار إمداد الغرب بالنفط، من منطقة الخليج، من دون أي عراقيل؛ وزيادة النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وخصوصاً على خلفية خروج بريطانيا من المنطقة، ولكن مع الحرص على عدم الوصول إلى صدام مباشر بين الدولتين العظميين؛ وتسوية، أو على الأقل تهدئة، الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويشير بن تسفي إلى أن الأميركيين حرصوا على الحفاظ على هذه المصالح حرصاً شديداً، وحتى أنهم كانوا يتخوفون من أن حدوث أية أزمة أو نزاعات إقليمية ومحلية قد تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية جديدة. وشملت هذه الرؤية منطقة الشرق الأوسط. وهذه المخاوف جعلت الولايات المتحدة تضع كل ثقلها وتأثيرها في معالجة بؤر الاحتكاك والنزاع وبضمن ذلك في المجال العربي - الإسرائيلي. وقدر صناع القرار الأميركيون، وخصوصاً خلال سنوات الخمسين وبعد قيام إسرائيل، أن عليهم تهدئة المنطقة ليتسنى لهم مواصلة النجاح في كبح تمدد نفوذ الاتحاد السوفييتي، لأن من شأن ذلك أن يسهل اندماج الدول العربية في أحلاف دفاعية إقليمية تحت رعاية

أنها نموذج مشابه للولايات المتحدة من الناحية التاريخية والقيم المؤسسة والأيدولوجيا والبنية الاجتماعية والأسلوب القومي. فقد اعتبرت إسرائيل لدى قيامها على أنها كيان متفاعل وطلعي يصر على حماية نفسه ومواجهة أي تحد. وعلى غرار الطموح الأميركي لاحتلال القفار والمواجهة الناجحة مع مجموعة شائكة من التحديات الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، برزت إسرائيل منذ قيامها، بنظر الأميركيين، على أنها "جزيرة منعزلة من المبادرات الخيثة والتقدم والعصرنة والديمقراطية داخل العالم العربي التسلطي والتقليدي والمغروز كلياً في الماضي. وليس فقط أن أسطورة القفار الأميركية مشابهة لـأسطورة احتلال الأرض الفاحلة الإسرائيلية، وإنما التطلع إلى إقامة وطن قومي في أرض إسرائيل للأقلية اليهودية الملاحقة، وبذلك تطبيق فكرة الانبعاث القومي، استوعب على أنه مرادف ملخص ومصفى للتجربة الأميركية".

وفي المجال السياسي فإن مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأميركي، اللذين كانا مصغيين دائماً للأجواء السائدة لدى الجمهور الأميركي، تعاونوا دائماً مع مبادرات لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "إيباك" (التي تشكل اللوبي اليهودي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة) وغيرها من المنظمات المؤيدة لإسرائيل في الحلبة الأميركية الداخلية.

ويشير بن تسفي إلى أن الصوت اليهودي، وحقيقة أن اليهود في الولايات المتحدة يشكلون أقلية صغيرة وحسب في المجتمع الأميركي من الناحية العددية، لم يمنع تحويله إلى عامل ينطوي على أهمية إستراتيجية مبالغ فيها في معظم المعارك الانتخابية الرئاسية خلال العقود الستة الماضية. وقد كانت نسبة المصوتين اليهود في الماضي لا تتجاوز ٢٥ بالمئة، بينما أصبحت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ١٨ بالمئة. لكن نسبة التصويت بين اليهود الأميركيين كانت مرتفعة جداً دائماً وأعلى بكثير من نسبة التصويت العامة. وهذا الأمر دفع الأحزاب والمرشحين دائماً إلى الجري وراء الصوت اليهودي. ويذهب الصوت اليهودي في الغالبية الساحقة من المعارك الانتخابية إلى الحزب الجمهوري، وخصوصاً في الانتخابات الرئاسية.

وفيما يشكل قالب العلاقات المميزة مجموعة واسعة من العوامل "اللينة" فإن قالب المصالح القومية الأميركية يشكل مجموعة من العوامل "الصلبة". وهذه الاعتبارات متعلقة حصرياً بدفع

ويشير بن تسفي إلى أنه خلال المعركة في واشنطن على عدم الاعتراف بإسرائيل، أو إرجاء الاعتراف على الأقل، واجه ممثلو قالب المصالح القومية المستشارين والمساعدين السياسيين لترومان، وعلى رأسهم كلارك كليفورد وديفيد نايلز، اللذين جندوا لهذه المعركة الأميركية الداخلية شخصيات يهودية بارزة، مثل حايم وايزمان الذي أصبح لاحقا أول رئيس لإسرائيل، وأصدقاء وشركاء تجاريين سابقين لترومان.

دولة لليهود في فلسطين .

وفي هذا السياق ، أشار مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية (البتاغون) إلى التعلق البالغ لدول أوروبا الغربية ، التي أرادت إدارة ترومان ترميمها سياسيا واقتصاديا بواسطة " خطة مارشال " ، بالنفط من الشرق الأوسط ، وطالبوا بانتهاج سياسة مؤيدة للعرب وتضمن استمرار إمداد الغرب بالنفط . وحذر مسؤولون آخرون ، وخصوصا من وزارة الخارجية الأميركية ، من توجهات راديكالية في العالم العربي ، وأن من شأن هذه التوجهات أن تتصاعد نتيجة لتطبيق قرار تقسيم فلسطين ، ما سيؤدي إلى عداء كبير وواسع في العالم العربي ضد الولايات المتحدة بسبب مسؤوليتها وإسهامها في تطبيق القرار . وكان بين الاعتبارات التي طرحها المسؤولون الأميركيون بمطالبتهم معارضة قيام إسرائيل ، أن النخب اليهودية كانت تميل إلى الاشتراكية ، وأن التخوف الأكبر هو من أن تصيح إسرائيل دولة تابعة للكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي .

ووضع رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية ، جورج كينان ، ورقة موقف شاملة ، في كانون الثاني من العام ١٩٤٨ وعممها على كافة هيئات الإدارة الأميركية ، وتضمنت اعتبارات وتعليقات إستراتيجية تحذر من اعتراف أو تأييد دولة يهودية ذات سيادة . وورد في مركز الورقة وصف للمجال العربي - اليهودي وأنه مشحون ومليء بتناقضات وفجوات كبيرة للغاية لا يمكن الجسر بينها والتي قد تقود الشرق الأوسط إلى عهد يفتقر للاستقرار بشكل كارثي . وحذر كينان أيضا من أن المعارضة العربية لقيام إسرائيل ستجعل هذه الدولة تعتمد على دعم اقتصادي ومساعدات سياسية وأمنية متواصلة من جانب الولايات المتحدة . وأكد أن التزاما كهذا لا يتلاءم مع المصلحة القومية الأميركية ، لأن تنمية علاقات وطيدة مع الدول العربية ، وخصوصا السعودية ، هي

الغرب ومن دون أن يتركز اهتمامها على إسرائيل .

وانطلاقا من هذه الرؤية ، عارض صناع القرار الأميركيون فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . ويؤكد بن تسفي أنه في السنوات التي سبقت قيام إسرائيل وقفت المؤسسة الحاكمة الأميركية كلها كحصن منيع ، وفي مركزها وزارة الخارجية ، ضد أية مبادرة أو خطة أو خطوة تشكل إقامة دولة مستقلة لليهود أساسا لها . ويشير بن تسفي إلى أنه خلال ولاية ترومان وقف كل من وزير الخارجية جورج مارشال ، ونائبه الذي كان لديه تأثير بالغ دين أتشيسون ، ورئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ليفي هاندرسون ، ورئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الذي بلور " عقيدة الكبح " أمام الاتحاد السوفيتي جورج كينان ، ومنسق السياسة الأميركية مع الأمم المتحدة دين راسك ، ووزير الدفاع جيمس فورستال ، والمستشار العسكري لترومان الأدميرال وليم ليهاي ، وقف جميع أولئك الذين كانوا " جيدين ولا معين " في مجال السياسة والأمن بقوة وبحزم لا يساوم ضد فكرة إقامة إسرائيل بدعم أميركي .

وعلل هؤلاء المسؤولون الأميركيون ، وعلى رأسهم وزير الخارجية مارشال ، الذي سبق أن تولى منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي ، معارضتهم لقيام إسرائيل بأنها لن تتمكن من أن تواجه بنجاح هجوما عربيا شاملا . واعتبروا أن هذا الوضع سيجعل الولايات المتحدة ترسل قوات عسكرية إلى المنطقة ، وهذا سيناريو ينطوي على كارثة كبيرة جدا بالنسبة للولايات المتحدة ومكانتها في الشرق الأوسط . كذلك تناولت جميع المذكرات التي كتبها المسؤولون سيناريوهات ستؤدي إلى إلحاق ضرر كبير جدا ويصعب تصحيحه بالعلاقات الأميركية مع العالم العربي ، في حال قامت الولايات المتحدة بخطوات أو تعاطفت أو أيدت أو اعترفت بقيام

مصلحة أميركية بالغة بينما إقامة دولة لليهود مدعومة من الولايات المتحدة يتناقض مع هذه المصلحة بصورة مباشرة .

ويضيف بن تسفي أن حقيقة أنه في العام ١٩٤٨ بدأ ظل الحرب الباردة يخيم على الشرق الأوسط ، زاد من أهمية الدول العربية كشريكة طبيعية لجهود منع التوغل السوفييتي إلى الشرق الأوسط ذي الأهمية الإستراتيجية ، في أذهان كبار المسؤولين الأميركيين . كذلك فإن قرار بريطانيا إنهاء انتدابها في الشرق الأوسط وحوله ، زاد من شعور المسؤولين الأميركيين بأن مهمة كبح الاتحاد السوفييتي ومنعه من التوغل في المنطقة ستكون كلها ملقاة على كاهل الولايات المتحدة . وهذا الإدراك زاد بنظرهم الحاجة إلى البحث عن حلفاء وشركاء في العالم العربي ضد التحدي السوفييتي ، مثلما حدث لاحقاً بإقامة " حلف بغداد " في العام ١٩٥٣ . لكن في غضون ذلك تعين على الولايات المتحدة الحفاظ على قواعدها العسكرية ، وخصوصاً في السعودية ، والحصول على موافقة دول عربية أخرى لإقامة قواعد عسكرية فيها .

رغم كل ما تقدم من مواقف المسؤولين الأميركيين ، المعارضة لقيام إسرائيل ، إلا أن الأمر انتهى بهزيمة ممثلي قالب المصالح القومية الأميركية لصالح الرئيس ترومان ، الذي قرر الاعتراف بإسرائيل بعد ١١ دقيقة من الإعلان عن قيامها في ١٤ نيسان العام ١٩٤٨ . ويرى بن تسفي أن قرار ترومان يدل على أن قالب المصالح القومية لم يكن دائماً وبالضرورة هو الأساس للسياسة الأميركية وحتى لو كان ذلك مدعوماً من مسؤولين كبار في دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة . كذلك تدل التطورات اللاحقة على أن هذا القالب لم يكن أبداً المصدر الوحيد في عملية صناعة القرار الرئاسي وأداء هذه الدولة العظمى في الشرق الأوسط ، بل إنه طالما سارت السياسة الخارجية الأميركية استناداً إلى قالب العلاقات المميزة .

ويشير بن تسفي إلى أنه خلال المعركة في واشنطن على عدم الاعتراف بإسرائيل ، أو إرجاء الاعتراف على الأقل ، واجه ممثلو قالب المصالح القومية المستشارين والمساعدين السياسيين لترومان ، وعلى رأسهم كلارك كليفورد وديفيد نايلز ، اللذين جندوا لهذه المعركة الأميركية الداخلية شخصيات يهودية بارزة ، مثل حاييم وايزمان الذي أصبح لاحقاً أول رئيس لإسرائيل ، وأصدقاء وشركاء تجاريين سابقين لترومان .

وخلال سعي قادة المنظمات اليهودية الأميركية والمثليين

الأميركيين لقالب العلاقات المميزة لإقناع ترومان بالاعتراف بإسرائيل ، استخدموا جوانب إستراتيجية عديدة ، مثل العامل الذي طرحه كليفورد ، وبموجبه ستساعد دولة إسرائيل المستقلة في كبح التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط . لكن في مركز جهود إقناع ترومان كانت الادعاءات على المستويات القيمية والأخلاقية والروحانية . ويضيف بن تسفي أنه على خلفية صمت وعجز إدارة الرئيس ثيودور روزفلت حيال محرقة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ، يسهل فهم إصرار كليفورد ونايلز ، وشخصيات يهودية أميركية ، على الاعتراف بإسرائيل ودعمها . وفي نهاية المطاف تم اتخاذ القرار على ضوء وجود أغلبية في الكونغرس مؤيدة لخيار الاعتراف بإسرائيل ، وأيضاً على خلفية أن ترومان كان في أوج حملة انتخابية صعبة وكان بحاجة إلى دعم الصوت اليهودي . لكن وفقاً لبن تسفي فإن رؤية ترومان إلى " القضية اليهودية على أنها قضية إنسانية " هي التي دفعته إلى تأييد قيام إسرائيل والاعتراف بها ودعم هجرة مئة ألف يهودي من أوروبا إلى فلسطين خلال العامين السابقين .

الأزمة في العلاقات

بعد قيام إسرائيل اختلج مجرى الأمور . فإدارة ترومان ومن بعدها إدارة أيزنهاور ركزت على دفع الغايات الأميركية الإستراتيجية التقليدية في الشرق الأوسط . وتجاهلتنا مجموعة القيم والأيدولوجيات والمصالح الثقافية والاجتماعية الموجودة في صلب قالب العلاقات الخاصة . لكن خلال ولاية أيزنهاور تم وضع الأسس للشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل . وخلال ولاية الرئيس جون كينيدي بدأت الولايات المتحدة تزود إسرائيل بالأسلحة بشكل كبير . لكن خلال ولايتي الرئيس جيمي كارتر وجورج بوش توترت العلاقات بين الدولتين في أعقاب الضغوط الأميركية على إسرائيل للمصالحة مع العرب وحل القضية الفلسطينية ، التي وصلت في نهاية ولاية الرئيس بيل كلينتون إلى طريق مسدود . وتركزت ولاية الرئيس جورج بوش الابن على محاربة " الإرهاب " ، وانسجمت إسرائيل مع هذه السياسة في محاربتها للفلسطينيين واندلاع الانتفاضة الثانية .

لكن بن تسفي يرى أن الأمور اختلجت مع بدء ولاية الرئيس أوباما . ويضمّن المؤلف الفصل حول أوباما تحليلاً نفسية وثقافية

"تعامل أوباما مع الموضوع الفلسطيني لا ينبع، في أساسه، من طبيعة المركبات العينية لهذا الموضوع، وهو ليس غاية بحد ذاتها في نظره، تستوجب التطبيق على خلفية أخلاقية أو أيديولوجية صرفة. (وإنما) الحديث يدور، فوق كل شيء، على قضية تشكل مصدرا لغضب عربي متواصل تجاه الولايات المتحدة، بسبب دعمها الشامل لإسرائيل، وتقف في صلب الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة لإقامة جسر من التعاون مع العالم العربي، ويضمن ذلك جماهير ونخب وليس حكومات فقط".

على المطلق، الذي يُعرّفه على أنه أمر يوتوبي ". ويشير بن تسفي في هذا السياق إلى الدعم الذي حصل عليه أوباما من ناخبيه المتنوعين جدا. ولكن هؤلاء الناخبين ينتمون إلى شرائح واسعة جدا بين الجمهور الأميركي لا تتفق معه في خطوات نفذها بعد توليه الرئاسة، وأبرزها نجاحه في تمرير إصلاح التأمين الصحي. فقد عارض هذا الإصلاح قسم من نواب الحزب الديمقراطي.

وفيما يتعلق بسياسة أوباما الخارجية، فإن الأمر الواضح حتى الآن هو أنها تتناقض بصورة قطبية مع سياسة سلفه الرئيس بوش الابن. فسياسة بوش الخارجية كانت حازمة وهجومية ولم يكن مستعدا للتراجع عنها حتى من أجل تحقيق مكاسب تكتيكية، بينما سياسة أوباما الخارجية تتميز بقدر كبير من البراغماتية التي تصل حد "الانتهازية"، بحسب بن تسفي.

ويعتبر المؤلف أن المصادر التي استمد أوباما منها أفكاره، وتتضمن "شظايا متنوعة من التجربة والصبرورة الأميركية من دون أن يسكب منها مجموعة أفكار وقيم متبلورة واحدة". وهذه الرؤية تسهل على بن تسفي فهم "الاستعداد المتواصل (لأوباما) للتضحية بطهارة الأيديولوجية من أجل دفع مصالح ملموسة وفورية". ويورد مثلا على ذلك استعداد أوباما لتحسين العلاقات مع دول عظمى مثل روسيا والصين ودول صغيرة مثل سورية وكازاخستان، التي طبيعة الأنظمة فيها بعيدة جدا عن القيم والمبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي. وهذا يدل على أن أوباما يولي أهمية "لمصالح عينية ومحددة على قيم ومثل مطلقة وسامية مهما كانت... وبنظر أوباما، لا يوجد خصوم مطلقون ولا أصدقاء أبديون أيضا".

وتنعكس رؤيا أوباما هذه على الشرق الأوسط، وخصوصا في أعقاب البرنامج النووي الإيراني وفشل الحوار بين الغرب وإيران،

واجتماعية لشخصية الرئيس الأميركي الحالي. وهو يعتبر أنه خلافا لأسلافه من الرؤساء السابقين فإن "العالم الفكري لأوباما تبلور في مدى آخر بعيد ومختلف عن الرواية الأميركية التقليدية". ويتناول في هذا السياق أصول والد الرئيس الأميركي الإسلامية وحقيقة أنه قضى ثلاث سنوات في إندونيسيا وبعد ذلك في ولاية هاواي، الواقعة "خارج القارة" الأميركية، وكونها ولاية لم تمر بالتجربة الأميركية والعنصرية ضد السود. ولذلك فإن أوباما نشأ في بيئة كوسموبوليتية.

ويشير بن تسفي، أيضا بالاستناد إلى السيرة الذاتية التي ألفها أوباما نفسه، إلى أن الرئيس الحالي هو رجل التسويات. وهذه الصفة استخدمها خلال نشاطه الاجتماعي في مدينة شيكاغو قبل أكثر من عشرين عاما، حيث كان يتعين عليه "التعامل مع قرارات عملية طولب السود باتخاذها يوميا" وأملت عليه "تسويات في كل مكان" بدلا من التهجم على العرق الأبيض. ويعتبر بن تسفي أن هذه الصفة التي يتحلى بها أوباما ترافقه في أوائه كرئيس، عندما أبدى استعداده للتجاوز "من دون شروط مسبقة" مع ممثلي "محور الشر" في إشارة إلى الحوار مع إيران حول طبيعة تطوير برنامجها النووي. ويصف المؤلف أوباما بأنه "رجل الروابط والولاءات والهويات الكثيرة ولكن المنقوصة والنسبية. لكن المواقف التي بلورها أوباما كانت واضحة ولا لبس فيها منذ بداية طريقه العامة. ومرة تلو الأخرى حسم لصالح حلول عملية وضد الانجرار وراء سحر وهمي لأيديولوجيات خطيرة".

ويضيف بن تسفي أن أوباما لم يسع أبدا إلى تحقيق أحلام أيديولوجية وأخلاقية طاهرة ومطلقة. ويتابع أن أوباما "بتفكيره وأوائه، كناشط اجتماعي ومشروع ورئيس، غلب الممكن والنسبي

على تحديد طبيعة هذا البرنامج . فعلى ضوء الأهمية البالغة لمنطقة الشرق الأوسط للمصلحة القومية الأميركية، وخصوصا على خلفية استكمال انسحاب القوات الأميركية من العراق واعتبار البرنامج النووي الإيراني كتهديد متصاعد، أصبح هدف تجنيد السعودية كلاعب مركزي في تحالف عربي واسع ومعتدل غاية مركزية في سياسة أوباما في المنطقة . ويشير بن تسفي إلى أن "التشديد الأميركي على مكانة السعودية ليس جديدا . . . لكن الربط الوثيق، الموجود في مفهوم إدارة أوباما، بين المجال الإسرائيلي - الفلسطيني والحلبة العربية الواسعة، هو عامل مبلور مركزي من حيث أهميته وتعامله مع مجمل التحديات التي يضعها أمام المنطقة " .

ويرى بن تسفي أنه في بداية ولاية أوباما "نشهد تشديدا زائدا على فكرة الربط الذي تحول في وعيه إلى مفتاح التقدم في مسار استقرار الشرق الأوسط كله . وفلا، فإن تطلع باراك أوباما إلى استقرار المنظومة الإقليمية بواسطة إقامة تحالف عربي واسع ومعتدل ومبلور، يشكل حازما منيعا أمام القوى الراديكالية، قاده مباشرة إلى داخل المنطقة الفلسطينية . وبنظر أوباما، فقط بإزالة هذا الحجر من جدول أعمال العالم العربي سيتيح للاعبين أساسيين مثل السعودية ومصر توسيع حجم التعاون السياسي والأمني بينهم وبين واشنطن من دون أن يواجه استقرارهم الداخلي خطرا " .

هذه الرؤية دفعت أوباما إلى إلقاء خطابه في القاهرة في الرابع من حزيران العام ٢٠٠٩ والذي دعا فيه إلى فتح صفحة جديدة بين العالمين الإسلامي والغربي والغاية من ذلك إنشاء غلاف داعم إقليمي لمخطط إنشاء تحالف واسع . ومن جهة ثانية، فإن خطوات أوباما العينية في المجال الفلسطيني، مثل مطالبته إسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، غايتها منح مفعول ومصداقية لتعهد بمد يد داعمة ومتفهمة نحو المعسكر الإسلامي الذي يصفه الغرب وإسرائيل بـ "المعتدل" . ويعتبر بن تسفي أن هذه الرؤية من شأنها أن تفسر تعامل أوباما بفتور مع إسرائيل . ففي مركز توجهه هناك مبدأ الربط بين الحلبات والجبهات، التي تلزم إسرائيل بتنفيذ الخطوة الأولى في الطريق إلى إقامة التحالف العربي المنشود تحت رعاية الهيمنة الأميركية .

وكتب بن تسفي أن "تعامل أوباما مع الموضوع الفلسطيني لا ينبع، في أساسه، من طبيعة المركبات العينية لهذا الموضوع، وهو ليس غاية بحد ذاتها في نظره، تستوجب التطبيق على خلفية أخلاقية

أو أيديولوجية صرفة . (وإنما) الحديث يدور، فوق كل شيء، على قضية تشكل مصدرا للغضب عربي متواصل تجاه الولايات المتحدة، بسبب دعمها الشامل لإسرائيل، وتقف في صلب الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة لإقامة جسر من التعاون مع العالم العربي، وبضمن ذلك جماهير ونخب وليس حكومات فقط " .

ويضيف المؤلف أنه "بنظر أوباما، نشأت في السلطة الفلسطينية قيادة معتدلة وبراعماتية، التي بخلاف عهد (الرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات بدأت في عملية متسارعة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية بعيدة المدى، وهذه الحقيقة أضفت بعد الحاجة الطارئة لجهوده من أجل أن يضع في الحلبة الفلسطينية البنية التحتية للمبنى الجديد الذي يعتزم إقامته في الحيز كله " . ويتابع المؤلف أنه في مقابل ذلك، ورغم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أعلن عن تجميد محدود للأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية فقط، ومن دون أن يشمل ذلك القدس الشرقية، فإن إدارة أوباما استمرت في ممارسة ضغوط على نتنياهو . وهو يورد مثلا على هذه الضغوط من خلال الأزمة في العلاقات بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو في أعقاب إعلان إسرائيل، في شهر آذار من العام ٢٠١٠، عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة "رامات شلومو" في القدس الشرقية، علما أن هذه كانت خطوة إسرائيلية استفزازية بامتياز كونها جاءت مع بدء زيارة نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، لإسرائيل . وبعد ذلك زار نتنياهو واشنطن وتميز لقاءه مع أوباما بفتور وتوتر بالغين، إلى درجة أنه لم يتم التقاط أية صورة لهما معا، ناهيك عن عدم عقد مؤتمر صحفي مشترك . ويعكس الوضع الحالي للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية، التي ليس معروفها حتى الآن كيف ستتطور، أزمة ناجمة عن تناقض بين قلب المصالح القومية الأميركية وقلب العلاقات المميزة .

تعكر العلاقات سيتفاقم

يضيف بن تسفي إن استمرار الوضع الحالي سيصعد من تعكر العلاقات بين الدولتين، من خلال ما ألح له مسؤولون أميركيون وحتى أوباما نفسه، بأن الولايات المتحدة قد تطرح خطة سلام من دون التنسيق مع إسرائيل . ويرى أن تلويح الإدارة الأميركية بذلك يشكل ضغطا كبيرا وشرعا لفرض حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سوية مع جهات دولية مثل الرباعية الدولية . ويشير

المؤلف في هذا السياق إلى أن إسرائيل قد لا تستفيد من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وبينها "إيباك" ، ولا حتى من الحزب الجمهوري الداعم التقليدي لإسرائيل . ويؤكد على أن "الجالية اليهودية، التي كانت في الماضي معقلا لدعم جارف وغير مشروط لإسرائيل ، أصبحت في العقود الأخيرة منقسمة ومشذمة ، وفيما مركباتها (من الطوائف اليهودية) الإصلاحية والتقليدية تضع حكومة إسرائيل وليس الإدارة الأميركية في مركز انتقاداتها . وهذا الوضع من شأنه أن يقلل من قدرة الجالية اليهودية على العمل من أجل إحباط مبادرات الإدارة الأميركية التي تتعارض مع مواقف إسرائيل الرسمية " . ويعبر صمت الغالبية الساحقة من قادة المنظمات اليهودية الأميركية خلال "أزمة التجميد" للأنشطة الاستيطانية وعدم توجيه أي انتقادات تذكر تجاه إدارة أوباما ، عن الدور الذي لن تلعبه هذه المنظمات لصالح إسرائيل .

إلى جانب ذلك فإن الجناح الليبرالي في الحزب الديمقراطي ، وممثليه في مجلسي النواب والشيوخ ، بدأوا في الفترة الأخيرة

بتوجيه انتقادات لإسرائيل ، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة وتمير "قانون التهود" في الكنيست الذي يبقى التيارين اليهوديين الإصلاحي والتقليدي خارج التهود الشرعي ، وهو أمر يثير غضبا كبيرا في صفوف هذين التيارين اللذين يشكل أتباعهما ٨٥ بالمئة من يهود أميركا .

وفي ظل هذا الوضع والتعنت الإسرائيلي ، وعلى خلفية تعلق إسرائيل الكامل والمتواصل بالمساعدات الأميركية العسكرية والاقتصادية والسياسية من جهة ، وعلى خلفية تغير الأجندة العالمية والإقليمية في السياسة الخارجية والأمن الأميركية وتركيز إدارة أوباما على الحاجة إلى إقامة تحالفات واسعة من الجهة الأخرى ، يقول بن تسفي إنه "بدأ يتم طمس مكانة إسرائيل كشريك مركزي ومهم أمام التهديدات في الحلقات المختلفة . والانطباع الحاصل هو أنه في هذه المعادلة الجديدة لا يجري الحديث بعد الآن على شراكة إستراتيجية وسياسية بديهية بين واشنطن والقدس ، وإنما الحديث يدور الآن على كون إسرائيل كئزاً مشروطاً بالنسبة للولايات المتحدة " .